



دراسة استقصائية لقطاع الأعمال في دبي

الربع الثالث 2011

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

تأسست دائرة التنمية الاقتصادية في مارس من عام 1992 بهدف تنظيم وتحفيز التجارة والصناعة داخل إمارة دبي.

في أكتوبر من عام 2008 أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي المرسوم رقم (25)، الذي يمنح دائرة التنمية الاقتصادية المسؤولية الكاملة عن تخطيط وتنظيم الأداء الاقتصادي في دبي والإشراف على وظائفه ودعم التنمية الاقتصادية لتحقيق أهداف خطة دبي الإستراتيجية.

وقد نجم عن هذا التكليف الجديد قيادة ورؤية جديان لدائرة التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك لا تزال دائرة التنمية الاقتصادية مسؤولة عن أنشطتها الاعتيادية المتعلقة بتسجيل الأعمال وإصدار التراخيص والحماية التجارية في دبي، مع وجود أربع مؤسسات جديدة تعمل تحت مظلة الدائرة، امتد هذا التكليف ليشمل تنمية الصادرات وتنمية تجارة التجزئة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي.

وتتولى المؤسسات التابعة لدائرة التنمية الاقتصادية مسؤولية تطوير هذه القطاعات وهي مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب ومؤسسة دبي لتنمية الصادرات ومؤسسة الفعاليات والترفيه التجاري ومكتب الاستثمار الأجنبي.

وتماشياً مع التفويض الجديد لدائرة التنمية الاقتصادية تقوم إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية بإجراء دراسة استقصائية ربع سنوية عن الأعمال بالتعاون مع مؤسسة دان آند برادستريت، جنوب آسيا والشرق الأوسط المحدودة من أجل تقديم تقييم موضوعي ودوري عن توقعات وأداء الأعمال في إمارة دبي. يلخص هذا المستند النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية عن الربع الثالث لعام 2011.

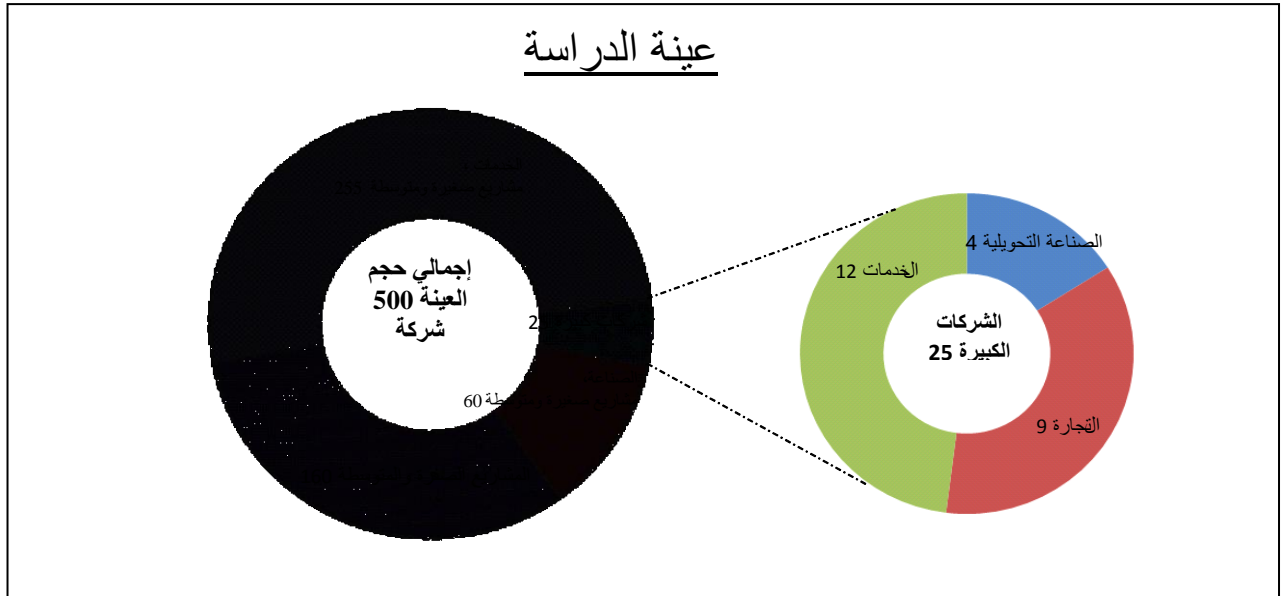
- ارتفع المؤشر المركب لثقة الأعمال في دبي في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة تزيد عن 15% مقارنة مع الربع السابق (الربع الثاني)، مما يشير إلى توقعات إيجابية ومرتفعة للأعمال بشكل عام في الربع الأخير من هذا العام.
- أغلبية الشركات متفائلة حيال الربع التالي (أكتوبر - ديسمبر، 2011)، وقد أفادت التوقعات بارتفاع في المبيعات والأرباح مقارنة بالربع الثالث. فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فإن التوقعات بين شركات التجارة والخدمات أعلى منها بين شركات الصناعات التحويلية.
- التحديات الأساسية التي أفادت بها الشركات - بالترتيب التنازلي من حيث شدتها - على النحو التالي : نقص الطلب على المنتجات والخدمات ، وارتفاع تكاليف المواد الخام الأساسية ، وارتفاع مستوى المنافسة ، وزيادة في الرسوم الحكومية، وقلة الوضوح والشفافية في لوائح الأعمال.
- تظهر الدراسة أيضا أن الشركات أقل تفاؤلا حيال توقعات الاستثمارات مما كان عليه الحال في الربع الثاني : حوالي 42% (مقابل 55% في الربع الثاني) منها تخطط لرفع مستوى التقنية و 50% (مقابل 61% في الربع الثاني) منها تخطط لتوسيع طاقاتها في الأشهر 12 المقبلة.

إن دائرة التنمية الاقتصادية هي منظمة حكومية مقرها دبي وتلتزم بالمساعدة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتقوية القدرة التنافسية لدبي . تقوم دائرة التنمية الاقتصادية بإجراء مسح لقطاع الأعمال بصفة ربع سنوية بهدف قياس رؤى وتوقعات مجتمع الأعمال في دبي، مع العلم بأن الهدف الأساسي لهذا المسح يتمحور في رصد ملامح وأداء النشاط الاقتصادي الحالي لإمارة دبي والتوقعات للفترة المقبلة. إضافة إلى الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، تتناول الدراسة التحديات الأساسية التي تواجه نمو وتطور الأعمال في دبي وتلخص أيضا توقعات الاستثمار على مدى الأشهر 12 المقبلة.

أجريت الدراسة الاستقصائية عن الأعمال الربع سنوية للربع الثالث من عام 2011 على إجمالي 500 شركة في جميع أنحاء إمارة دبي بما فيها الشركات العاملة في المناطق الحرة، وقد اشتملت العينة على مزيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وضمنت تمثيلاً مناسباً من القطاعات المختلفة وهي:-
قطاع الصناعات التحويلية، قطاع التجارة وقطاع الخدمات حسب نسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

ومن منظور الحصول على توقعات الأعمال أو وجهات النظر فيها، ركزت الدراسة على مؤشرات أساسية مثل:-

قيمة المبيعات وأسعار البيع وكمية المبيعات / الكميات المباعة والأرباح وعدد الموظفين ، وقد طلب من المشاركين في الدراسة بيان ما إذا كانوا يتوقعون **"ارتفاع"** أو **"انخفاض"** أو **"استقرار"** لتلك المؤشرات.



حسابات مؤشر ثقة الأعمال

- يتم حساب مؤشر ثقة الأعمال عن طريق معدل/متوسط المؤشرات-توقعات الأعمال"- التالية:

- أسعار البيع
- حجم/كمية المبيعات
- عدد الموظفين
- الأرباح

- لغرض الدراسة الاستقصائية، يعرف كل ربع سنوي على النحو التالي:
الربع الأول هو الفترة ما بين شهري يناير ومارس،
الربع الثاني هو الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو،
الربع الثالث هو الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر
والربع الرابع هو الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر من كل عام.

- لكل مؤشر يتم حساب "الدرجات" باستخدام طريقة **صافي الميزان**:

(% من الردود الإيجابية - % من الردود السلبية) + 100

- ولحساب المؤشر المركب لثقة الأعمال (يتم ضرب الدرجة الناتجة في أوزان المؤشرات للحصول على الدرجة المؤشر المركب)، باعتبار الربع الثاني 2011م هو الربع الأساسي/المرجح أي أنه يساوي 100 نقطة .

- يمكن تصنيف قطاع الأعمال في دبي بناء على حجم الشركات:-
حيث يتم قياس المؤشر عن طريق نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدبي والذي ينتج عنه المؤشر التالي:

مؤشر الثقة العام = 60% * (مؤشر ثقة الشركات الكبيرة) + 40% * (مؤشر ثقة الشركات الصغيرة والمتوسطة).

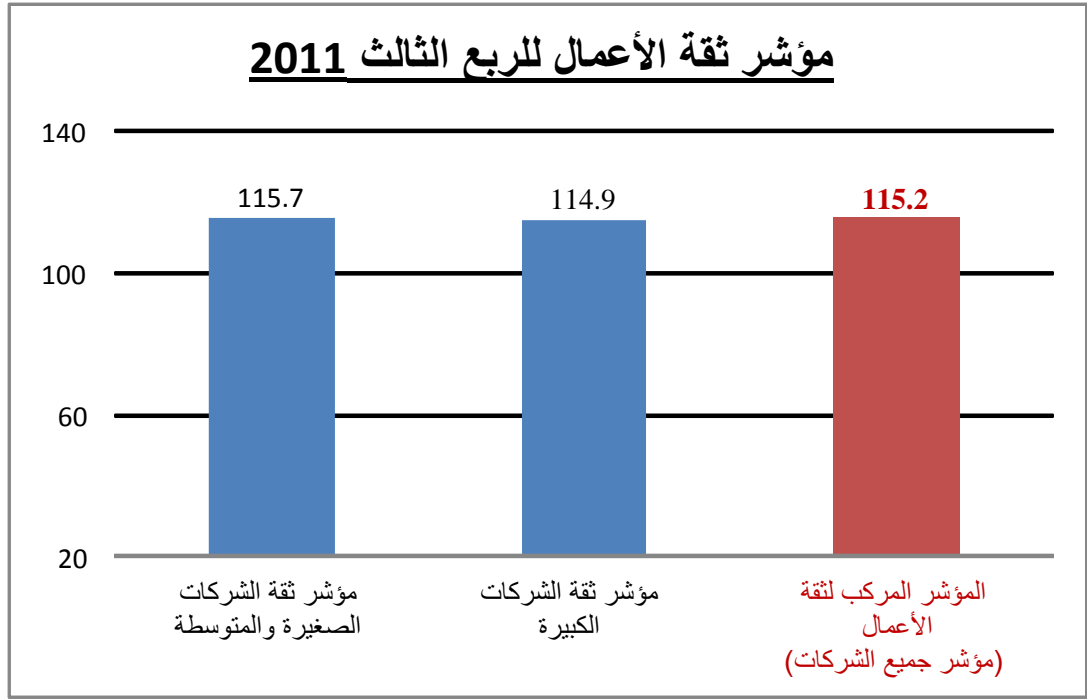
- يتم تصنيف نتائج مؤشر ثقة الأعمال في المجموعات الثلاث التالية:

- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال > 100 أي أن توقعات الأعمال سلبية
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال = 100 أي أن توقعات الأعمال مستقرة
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال < 100 أي أن توقعات الأعمال إيجابية

- المتوسط المرجح لمؤشر ثقة الأعمال = [(صافي الميزان على أسعار البيع) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على كمية المبيعات) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على عدد الموظفين) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على الأرباح) × (المؤشر المرجح)]

مؤشر ثقة الأعمال - الربع الثالث 2011م.

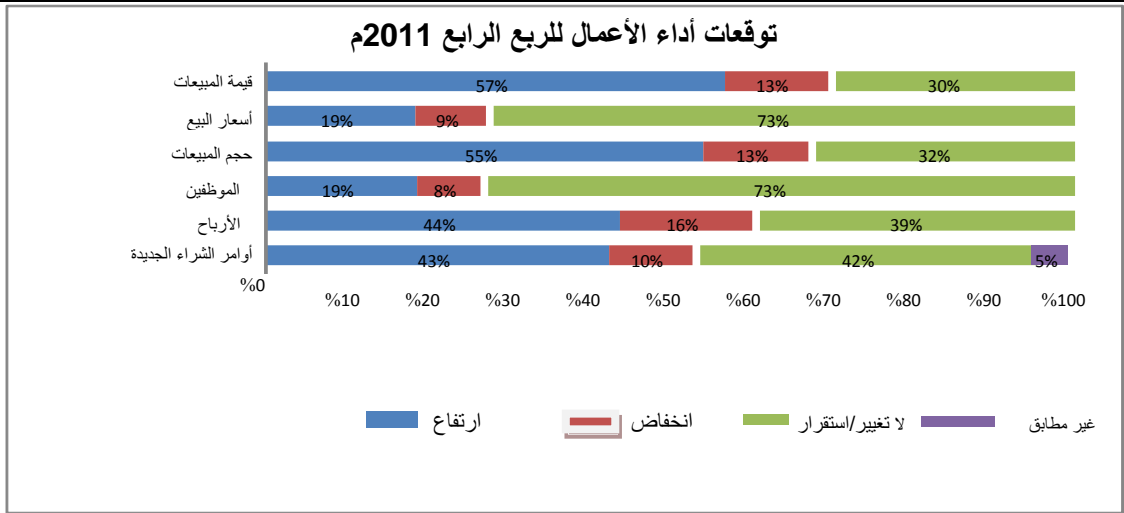
بلغ مؤشر ثقة الأعمال لدبي في الربع الثالث على النحو التالي:



* (الربع الأساسي هو: الربع الثاني 2011)

يظهر الشكل السابق ارتفاعاً في مؤشر ثقة الأعمال في الربع الثالث إلى 115.2 مقابل 100 في الربع الأساسي "الربع الثاني 2011"، مما يشير إلى أن توقعات الأعمال الكلية للربع الرابع إيجابية. ومما يدفع باتجاه هذه النتيجة العالية للثقة توقعات التفاؤل المتساوية لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة من خلال تحقيقها لنتائج متقاربة 115.7 نقطة و 114.9 نقطة على التوالي.

التوقعات الشاملة للأعمال - الربع السنوي الرابع من عام 2011



-تشير توقعات الأعمال توجهات إيجابية حيال قيمة المبيعات، مع وجود نسبة 57% من الشركات التي تتوقع زيادة في مبيعاتهم في الربع الرابع وتتوقع نسبة أخرى تبلغ 30% أن مبيعاتها سوف تبقى ثابتة ومستقرة وفيما يخص طبيعة النشاط يبدو أن شركات الخدمات هي الأكثر تفاؤلاً إزاء المبيعات المستقبلية.

-كما تجدر الملاحظة أن تلك التوقعات التفاؤلية مدفوعة بتوقع زيادة في كمية المبيعات، في حين يتوقع أن تبقى الأسعار ثابتة مستقرة. وهذا يشير إلى ارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي الفعلي في الربع السنوي الرابع مقارنة مع الربع السنوي الثالث.

-أحد الأسباب المهمة التي تدفع باتجاه التوقع بزيادة كمية المبيعات هو التدفق الكبير للسياح في أشهر الشتاء والزيادة المتوقعة في مبيعات التجزئة أثناء موسم العطلة ، وكل ذلك مرتبط بصفة أساسية بالسياحة والضيافة وقطاعات النقل والتخزين والتجارة.

-تمشيا مع تلك التوقعات بزيادة المبيعات، تفيد 43% من الشركات بأنها تعتزم تعزيز خطتها من حيث إصدار أوامر شراء جديدة للمواد الخام في الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث ، مع وجود نسبة 42% أخرى تخطط للحفاظ على نفس خطتها في الربع الثالث. ويبدو أن شركات التجارة لديها أكثر الخطط الطامحة لزيادة أوامر الشراء.

-من حيث التوقعات في مجال التوظيف، تميل ثلاثة أرباع الشركات إلى المحافظة على نفس المستوى الحالي من التوظيف في حين تتوقع 20% منها تشغيل عدد أكبر من الموظفين . ولكن بشكل عام تعتبر شركات الخدمات أكثر تفاؤلاً من شركات الصناعات التحويلية والتجارة من حيث التوظيف.

-كما أن المشاركين متفائلون أيضاً حيال أرباحهم المستقبلية حيث يتوقع 44% (في مقابل 35% في الربع الثالث) ارتفاع الأرباح و 39% (في مقابل 30% في الربع السابق) يتوقعون استقراراً بالمقارنة مع الربع السنوي السابق. وفيما يتعلق بالقطاعات، فإن الشركات العاملة في الخدمات هي الأكثر تفاؤلاً تجاه الأرباح المستقبلية، مع وجود نسبة 52% منها تتوقع زيادة في الأرباح مقابل 42% للشركات العاملة في الصناعات التحويلية و فقط 33% للشركات العاملة في التجارة.

التوقع العام لقطاع الأعمال في الربع الرابع 2011م



وباختصار، تبدو مؤشرات التوقعات إزاء الأعمال الرئيسية إيجابية ، وتعكس مستوى عال من التفاؤل بين مجتمع الأعمال في دبي ، ويتمثل ذلك في أن 54% من المشاركين في المسح يتوقعون تحسناً في الوضع الشامل للأعمال، في حين أن نسبة 38% أخرى تتوقع أن تستمر الأعمال كما كانت عليه في الربع الثالث.

توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - الربع الرابع، 2011

بما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر في اقتصاد دبي (95% من العدد الإجمالي للشركات)، فليق 475 شركة من أصل 500 شركة التي تم استطلاع آرائها في المسح هي من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تفيد نتائج الدراسة الاستقصائية بوجود توقعات بارتفاع في المبيعات في الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث، حيث أن حوالي 58% من المشاركين في المسح يتبنون وجهات نظر متفائلة حيال مبيعاتهم ونشاطهم الاقتصادي في الربع الرابع. ويلاحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أظهرت أكثر تفاؤلاً حيال المبيعات من الشركات الكبيرة حيث أن 44% من الشركات الكبيرة تتوقع زيادة في المبيعات.
- تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعي الخدمات والتجارة أكثر تفاؤلاً من حيث زيادة المبيعات في الربع الرابع مقارنة مع نظرائهم في قطاع الصناعات التحويلية (صافي النسبة الإيجابية هي 47% للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الخدمات والتجارة في مقابل صافي نسبة إيجابية تبلغ 37% للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعات التحويلية).
- وفي ذات إطار التفاؤل، تعتزم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على الأقل على مستويات التوظيف الحالية. بالإضافة إلى ذلك نجد نظرة متوازنة بخصوص أوامر الشراء الجديدة إذ أن نسبة المشاركين الذين يخططون للحفاظ على نفس معدل تضاهي نسبة الذين يتوقعون ارتفاعاً في الشراء.
- أخيراً، تكشف الدراسة الاستقصائية للربع الثالث عن ارتفاع في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقع تحسناً في الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك وبشكل عام، فإن نسبة التوقعات المتفائلة من حيث الأرباح للشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى من مستواها لدى الشركات الكبيرة.

توقعات شركات التصدير في دبي - الربع الرابع، 2011

تضمنت الدراسة 188 مشاركاً ويمثلون شركات الخدمات والصناعات التحويلية والتجارة العاملة في مجال التصدير في دبي.

تعرف شركة التصدير - للأغراض ذات الصلة بهذا التقرير - بأنها الشركة التي تحصل على 20% أو أكثر من عائداتها من المبيعات الموجهة نحو التصدير.

تشير توقعات الشركات المصدرة للربع الرابع إلى وجود تحسينات في المؤشرات الأساسية مثل عائدات المبيعات/قيمة المبيعات كمية/حجم المبيعات والتي بلغت نسبة أعلى حتى من المبيعات المحلية ، وتتوقع 52% من شركات التصدير زيادة في عائدات صادراتها في حين تتوقع 34% أخرى استقرارها.

مؤشرات التوقعات الأساسية الأخرى ملخصة أدناه:-

- يتوقع زيادة عائدات الصادرات في كافة القطاعات وتكون شركات الصناعات التحويلية هي الأكثر تفاؤلاً حيال عائدات التصدير مقارنة مع نظيراتها من شركات الخدمات والتجارة ، (صافي النسبة الإيجابية يمثل 59% لقطاع الصناعات التحويلية في مقابل 40% تقريبا لقطاعي الخدمات والتجارة).
- من المتوقع أن تؤدي المؤشرات الإيجابية في المبيعات على الأقل إلى الاستقرار في التوظيف، 74% من الشركات المصدرة تعتمز الاحتفاظ بالقوى العاملة لديها عند نفس مستوى الربع الثالث.
- من المتوقع أيضا زيادة مستويات أوامر الشراء أو على الأقل استمرارها على مستواها الحالي مع وجود 44% من المشاركين الذين يتوقعون زيادة، في حين يتوقع 41% نفس المستوى كما كان الحال عليه في الربع الثالث.
- بشكل عام، توجي الدراسة في الربع الثالث إلى أن معظم شركات ال تصدير متفائلة، وتتوقع زيادة المبيعات والنشاط الاقتصادي في الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث لعام 2011.

التقييم العام لأداء قطاع الأعمال في الربع الثالث، 2011

على الرغم من أن الهدف الرئيسي من الدراسة هو قياس توقعات الأعمال للنشاط المستقبلي إلا أنها تتصد أيضا التغيرات الفعلية في أداء الأعمال من ربع لآخر.

- تكشف نتائج الربع الثالث ، ضغطا على عائدات الأعمال للربع الثالث 2011م في دبي ، حيث أن 50% تقريبا من الشركات المستطلعة آراؤها سجلت هبوطا في العائدات مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه. وتوضح تفاصيل الأسعار والكميات أنه وبشكل عام استقرت أسعار البيع وحجم المبيعات قد هبطت شيئا ما، ومن المحتمل إن يكون هذا التدهور ناجما عن عوامل موسمية غير ملائمة، منها:- انخفاض مستويات المبيعات المحلية أثناء أشهر الصيف وشهر رمضان لهذا العام.
- بشكل عام، حافظت الشركات على نفس مستوى التوظيف في الربع الثالث كما كان عليه الحال في الربع الثاني ، حيث أفاد 65% من الشركات المشاركة بعدم وجود "تغيير" في حجم القوى العاملة الحالية.
- وكما كان متوقعا أن لا تتغير تكاليف التمويل بشكل كبير من ربع إلى ربع ، فإنه أفاد نصف المشاركين (10 في المائة سجلوا نسبة أعلى مقارنة مع الربع الثاني) أنه " لا تغيير " فعلي في تكاليف التمويل في الربع الحالي. وبالمثل استمرت تكاليف العمالة مستقرة في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني ، حيث أفاد 61% من الشركات أنه لا تغيير في تكلفة العمالة.
- توضح النتائج الفعلية للربع الثالث أيضا أن ارتفاع تكاليف المواد الخام كان له تأثيرا سلبيا على هوامش الأرباح، وكما كان متوقعا فإن هذا الارتفاع قد أثر على الشركات العاملة في مجال التجارة والصناعات التحويلية أكثر من الشركات العاملة في مجال الخدمات.
- تشير نتائج أرباح الربع الثالث إلى ضغط سلبى (صافي رصيد سلبى بحوالى سالب 36% في الربع الثالث في مقابل سالب 29% في الربع الثاني) والذي يعود سببه إلى مزيج من عائدات البيع المنخفضة وتكاليف المواد الخام المتزايدة.

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - الربع الثالث، 2011

تشابه أداء معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الثالث 2011م، "مع الأخذ في الاعتبار أنه تشكل 95% من العينة المستطلعة"، و يمكن تلخيص النتائج الرئيسية كما يلي:

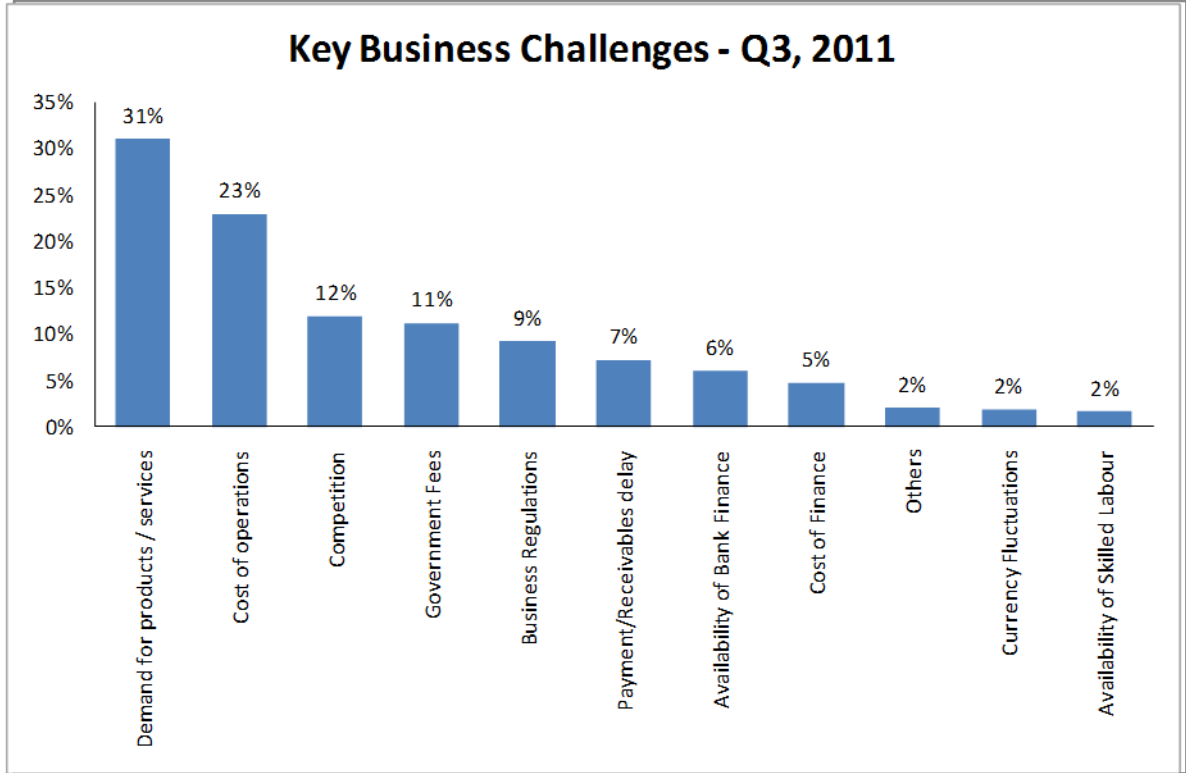
- سجلت عائدات المبيعات/(قيمة المبيعات) للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي انخفاضا، خلافا لما أفادت به الشركات الكبيرة عن استقرار في المبيعات.
- تماشيا مع الاتجاه العام في التوظيف، لم تقم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتغيير القوى العاملة لديها، 67% (مقارنة مع الربع السابق) منها أفادت باستقرار التوظيف بين الربع الثاني والربع الثالث.
- مع أن الأرباح بشكل عام انخفضت في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني، ولكنها نسبة اقل مما عليه الحال لدى للشركات الكبيرة.

أداء شركات التصدير في دبي - الربع الثالث، 2011

- شهدت شركات التصدير في الربع الثالث انخفاضا في المبيعات اقل من الشركات العاملة في السوق المحلي بسبب استقرار العائدات المبتدئة من الصادرات. زيادة على ذلك، يبدو أن شركات التصدير العاملة في مجال الصناعات التحويلية قد كان لها أداء أفضل في الأسواق الأجنبية من الشركات المصدرة العاملة في مجال الخدمات والتجارة.
- تماشيا مع الاتجاه العام، فإن أغلبية الشركات المصدرة (68%) حافظت على نفس المستوى من التوظيف في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني.
- أفادت نسبة كبيرة من الشركات المصدرة (حوالي 50%) بزيادة في المخالفات المواد الخام في الربع الثالث، مما أدى إلى تأثير عكسي على هوامش أرباحه. في المقابل، لم يتم تسجيل أي تغيير في تكلفة العمل في الربع الثالث. ومن الملاحظ أن الاتجاه العام للهبوط في المبيعات مع ارتفاع في تكاليف المواد الخام اثر سلبا على الأرباح. ومع ذلك وبشكل عام يبدو أن قطاع التصدير قد كان أدائه أفضل من قطاع الأعمال الموجه نحو السوق المحلي.

التحديات الأساسية للأعمال في دبي خلال الربع الثالث 2011م:

تناولت الدراسة أيضا التحديات الأساسية التي تواجه قطاع الأعمال مع نهاية الربع الثالث 2011.



فيما يلي التحديات الرئيسية التي تؤثر على بيئة الأعمال بصفة عامة في دبي:

1- نقص الطلب في الربع الثالث (حسب إفادة 31% من المشاركين):-

حيث تكشف الإجابات أن النقص في الطلب هو نتيجة عدة عوامل بما في ذلك قلة الإنفاق الحكومي على المشاريع، كما أشار عدد قليل من المشاركين إلى أن عدم اليقين السياسي والاقتصادي الذي حدث مؤخرا في الشرق الأوسط والعالم العربي قد ترتب عليه فقدان ثقة المستثمر مما أدى إلى ركود في السوق ونقص في الطلب على المنتجات والخدمات.

2- الكلفة العالية للتشغيل (حسب إفادة 23% من المشاركين):- تكشف الدراسة بأن الكلفة العالية للتشغيل هي تحدي رئيسي، وتشمل تلك الكلفة -لغرض الدراسة- البنود المباشرة (المواد الخام والعمالة) فضلا عن بنود الكلفة غير المباشرة (الإيجارات والتأجير والمنافع).

- 3- أفاد المشاركون أيضا أن زيادة المنافسة (12% من المشاركين) تمثل تحدي رئيسي لأعمالهم.
- 4- أفاد المشاركون أيضا (حسب إفادة 11% من المشاركين) أن زيادة الرسوم الحكومية مثل رسوم التأشيرة والترخيص كان له أثرا سلبيا على هوامش الربح لديهم. كما أفادوا أن طول بعض الإجراءات مثل نقل الملكية وتجديد الترخيص وإصدار تأشيرات عمل مثلت تحديا رئيسيا أثر على سير عملياتهم. علاوة على ذلك، فقد مثلت التغييرات في مدة تجديد التأشيرة من ثلاث سنوات إلى سنتين وزيادة الناجمة عن ذلك في العمل الورقي أسبابا للقلق بين الشركات.
- 5- عدم الوضوح في إجراءات ترخيص وتسجيل الشركات ، فضلا عن نقص الشفافية في مجال إنفاذ العقود التجارية لحماية الشركات من مستحقات المدين والديون المشكوك فيها، حيث حلت هذه القضايا من بين في التحديات الرئيسية.
- 6- التأخير في سداد المستحقات كان أيضا تحديا آخر (حسب إفادة 7% من الشركات). وقد أفاد المشاركون عن صعوبات تواجههم في جباية الدفعات من عملائهم في الموعد مما يؤدي إلى التأخير في تسديد الدفعات إلى مورديهم.
- *مع ذلك، من المهم أن نذكر أن حوالي 20% من المشاركين أفادوا بأنهم لا يواجهون أي تحديات أو عوائق في تسيير أمور شركاتهم في دبي.

توقعات الاستثمار لفترة 12 شهرا القادمة:

أبدت الشركات أقل تفاؤلا حيال توقعات الاستثمار الرأسمالي على مدى الإثنا عشر شهرا القادمة بالمقارنة مع الربع الثاني 2011، حيث أن حوالي 42% (مقابل 55% في الربع الثاني) يخططون لرفع مستوى التقنية في الأشهر الـ 12 المقبلة، في حين أن 50% (مقابل 61% في الربع الثاني) يخططون لتوسيع القدرات.

- من منظور قطاعي، فإن الشركات العاملة في مجال التجارة هي الأكثر تفاؤلا إزاء الاستثمار في توسيع قدرات الأعمال في حين أن شركات الصناعات التحويلية تركز اهتمامها نحو الاستثمار في تطوير التقنية. في المقابل أفادت الشركات الموجهة نحو الخدمات أنها حذرة اتجاه تطوير التقنية وتوسيع القدرات.
- من حيث الحجم، أفادت الشركات الكبيرة أنها أكثر تفاؤلا إزاء تطوير التقنية وتوسيع القدرات من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أخيرا، تكشف الدراسة عن عدم وجود اختلاف كبير في مواقف الاستثمار وتطوير التقنية بين شركات التصدير والشركات غير المصدرة.

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

ص.ب. 13223، دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4455555 (4 971+)، مباشر 4455881 - 4455884 (4 971+)،

فاكس: 4488830 (4 971+)،

www.Dubaided.gov.ae